مَوْقِفُ ابْنِ خَالَوَيْه مِنْ مَآخِذَ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَلَى القِرَاءَاتِ

د/ رائد سعد الشلّاحي
مدرس اللغة بقسم اللغة العربية
كلية الآداب – جامعة الكويت
doctor202009@hotmail.com

د/ يوسف محمد العويهان العنزي
مدرس اللغة بقسم اللغة العربية
كلية الآداب – جامعة الكويت
doctor202009@hotmail.com

المستخلص:

يعني هذا البحث بدراسة موقف ابن خالويه في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها" على مآخذ شيخه ابن مجاهد على القراءات، سواء الواردة في كتاب شيخه "السبعة في القراءات"، أو ما نقله عنه مشافهة في كتابه. إن أهمية الموضوع تأتي من أن كتاب ابن خالويه يمثل حلقة مهمة من حلقات التأليف في توجيه القراءات، وهو ثمرة من ثمرات مدرسة ابن مجاهد التي أنتجت ابن خالويه وأبي علي الفارسي. ولما في كتاب ابن خالويه من توجيهات نحوية وتصريفية ولغوية، عُقد العزم على دراسة ما يختص منها في مآخذ شيخه ابن مجاهد، مستظهراً ما قاله العلماء في هذه القراءات، وما أوردوه لها من توجيهات، وذلك للوقوف على موقف ابن خالويه من هذه المؤاخذات. وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي، وأقمته على مقدمة، عرفت فيها بابن مجاهد باختصار، وموضحاً الأسس التي بنى عليها اختياره للقراءات، ثم عرفت بابن خالويه باختصار، ثم بدأت بعرض القراءات التي انتقدها ابن مجاهد، وعلق عليها ابن خالويه حسب ترتيبها في كتاب إعراب القراءات له. وقد أخذت في هذا القسم باستيضاح منشأ الإشكال في القراءة عند ابن مجاهد، ثم عرض موقف ابن خالويه منها، مع الموازنة بين قوله وقول غيره من العلماء، وترجيح ما يظهر لي ترجيحه من توجيهات، وختمت البحث بالنتائج التي خرجت بها.

الكلمات المفتاحية: ابن خالويه، مآخذ ابن مجاهد، القراءات، لغة.

مقدمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، أما بعد:

فإن علم القراءات من أجلّ العلوم منزلة، وأعلاها مكانة، وأشرفها موضوعاً، لتعلقه بكتاب الله عز وجل، وهو كغيره من العلوم، يبدأ بطور ومرحلة أولية ثم يتطور حتى يستوي على سوقه، بدأ من طور التلقي بالأفواه ثم الأداء في العهد النبوي، ثم انتشار القراءات بين الصحابة المهاجرين في الأمصار، حتى أمر الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه بكتابة المصحف الكتابة الأولى، ثم جاء الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه بكتابة المصاحف ووجه بها إلى الأمصار.

فظهر في هذه الأمصار قراء اعتنوا بضبط القراءة، وصاروا أئمة يُرحل إليهم، ويؤخذ عنهم، وأجمع أهل بلدانهم على تلقي قراءاتهم بالقبول.

أما بداية التدوين في علم القراءات فالجزم فيه يحتاج إلى دليل[1] لكن قطب رحى كتب القراءات كان كتاب **"السبعة في القراءات"**[2] للإمام أبي بكر أحمد بن موسى البغدادي المشهور بابن مجاهد (ت 324هـ) فقد تتبع فيه قراءات سبعة من القراء المعروفين بالضبط في الأمصار، محرراً لأسانيدهم، مع التوثيق والضبط، ألفه وعرضه على شيوخه الأثبات، فأقروه وتلقوه بالقبول، وأجمع الناس عليه، فكان أول كتاب جمع فيه قراءات سبعة من القراء إليهم ينتهي الإسناد في الرواية.

ولأهمية الكتاب وضبطه فقد كان أصلاً من أصول كتاب **"نشر القراءات العشر"**، للحافظ محمد بن محمد بن الجزري (ت 833 هـ) [3] الذي يعد أحد الكتب التي يقرأ من طريقها في عصرنا الحاضر، وتبرز قيمة كتاب **"السبعة"** في الأثر الكبير الذي تركه على المصنفات في القراءات والتفسير، وعلوم القرآن، ومصنفات توجيه القراءات وتعليلها خاصة.

وقد قامت حوله كتب ومصنفات تشرحه أو تستمدّ منه، منها:

1) شرح أبي بكر محمد بن السرّي السراج (ت 316 هـ) تناول فيه الفاتحة وأجزاء من البقرة، ولم يتمه، وهو مفقود.

2) شرح أبي على الفارسي (ت 377 هـ)، المسمى **"الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد"**[4].

3) كتاب **"إعراب القراءات السبع وعللها"**، لأبى عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370 هـ) ، فقد كان من مصادره فيه كتاب **"السبعة"**، وما أخذه مشافهة عن ابن مجاهد أيضاً.

4) كتاب **"الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها"**[5] لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ).

5) كتاب **"شرح الهداية"**، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت 440 هـ)[6] .

6) كتابة **"حجة القراءات"**، لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ألفه قبل 403ه [7] وغيرها من المصنفات.

وكان السبب الرئيس في قيمة كتاب **"السبعة"** علاوة على أوّليّته، هو ما بنى ابن مجاهد عليه اختياره للقراءات، فقد بناه على أمور تتعلق بالقارئ أو القراءة معاً، منها:

1) أن يكون القارئ إماماً مقدماً في زمانه، عالماً بالقراءة ومذاهبها، متبعاً ومتمسكاً بالآثار – أي الحروف-، الواردة عن التابعين، عالماً بالعربية.

(1) انظر كتاب السبعة لابن مجاهد، عرضاً ودراسة، تأليف أحمد بن سعد المطيري، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1436 (ص28)

(2) تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة

(3) طبع بتحقيق أيمن رشدي سويد، وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى، 1439هـ

(4) طبع بتحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1404 ه.

(5) طبع بتحقيق محيي الدين رمضان، دار الرسالة، الطبعة الخامسة، 1418هـ

(6) طبع بتحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1416هـ

(7) طبع بتحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1418 هـ.

2) أن تكون القراءة مجمعاً عليها في المصر الذي تقرأ به، وموافقة لرسم المصحف وخطّه، ومع هذه الأمور التي اشترطها إلا أنه لم يخل كتابه من مآخذ أخذها على بعض القراءات المتواترة، وصف بعضها بالغلط أو الخطأ أو عدم الجواز أو الوهم أو اللحن، مردّه عنده إما الرواية أو الدراية أو التوجيه والتخريج.

وهذه المآخذ كانت مجالاً للنقاش العلمي حولها، تعرض لها من اعتمد على كتاب **"السبعة"**، ومن هؤلاء العلماء ابن خالويه (ت 370 هـ) فلقد حرص على مناقشة هذه المآخذ الواردة في الكتاب، وتلك التي أخذها رواية ومشافهة عن ابن مجاهد أثناء تلقيه وأخذ كتاب **"السبعة"** عنه، ولما لابن خالويه من مكانة علمية بارزة، أحببت أن استجلي موقفه من هذه المؤاخذات بدراستها في بحث أسميته (**موقف ابن خالويه من مآخذ ابن مجاهد على القراءات**).

ولقد تابع ابن خالويه شيخه ابن مجاهد في كثير من المسائل نتيجة أخذه عنه، وقراءته عليه القرآن بالحروف السبعة، قال: (وقرأت حروف السبعة واختلافهم حرفاً حرفاً من كتاب "السبعة" على ابن مجاهد أربع مرات، وقرأت حروف الكسائي صنعته مرتين عليه) ([1]).

وكان ابن خالويه يصلي خلف شيخه ليعرف مواضع الوقف والابتداء، والمد والقصر، والتجويد والتنغيم، وغير هذا مما يتصل بعلوم القرآن، قال: (وصليت خلف ابن مجاهد فوقف على "فبشرهم بعذاب أليم" وابتدأ "إلا الذين آمنوا" فقلت له: لما انفتل – وقفت على الاستثناء، قال: لأنه استثناء منقطع بمعنى: لكن الذين آمنوا، وصليت خلف محمد بن القاسم الأنباري، فوقف عليه أيضاً، فسألته فأجاب بمثل جواب ابن مجاهد)([2])

ـ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة مما يأتي:

أولاً: كتاب **"السبعة"** كتاب لا يستغنى عنه في علم القراءات، ويعدّ من الأصول المهمة لهذا العلم، ومصدراً من المصادر الأصيلة في علم القراءات.

ثانياً: أن ابن خالويه من تلاميذ ابن مجاهد، روى عنه كتاب **"السبعة"**، وأخذه عنه، وقرأه عليه قراءة تحقيق وتدقيق، يستفسر منه عن وجه نقده لبعض القراءات.

ثالثاً: أن ابن خالويه ما زال مغموراً في آرائه واختياراته اللغوية، فلم يشتهر كتابه **"إعراب القراءات السبع"** مثل اشتهار كتابه **"إعراب الثلاثين سورة"**.

رابعاً: نص ابن خالويه في مقدمة كتابه على أنه شرح علل القراءات السبع وعللها، قال: (هذا كتاب شرحت فيه إعراب قراءات أهل الأمصار مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام، ولم أعد ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مشكل أو تفسير وغريب والحروف بالقراءة الشاذة، إذ كنت أفردت لذلك كتاباً جامعاً، وإنما اختصرته جهدي ليستعجل الانتفاع به المتعلم، ويكون تذكرة للعالم، ويسهل حفظه على من أراد ذلك إن شاء الله) ([3])

(1) إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 15.
(2)إعراب القراءات السبع وعللها. 2/ 456
(3) إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 3.

أهداف الدراسة:

أولاً: بيان موقف ابن خالويه من مآخذ شيخه على القراءات، من جهة القبول أو الرد.

ثانياً: الكشف عن قيمة القراءات القرآنية في كتابه من جهة الاستدلال والاحتجاج.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك لتتبع مآخذ ابن مجاهد على القراءات القرآنية، وبيان الأقوال النحوية والصرفية في توجيهها، وقد بدأتُ كل قراءة بنسبتها، ثم مأخذ ابن مجاهد عليها، ثم أعرض لموقف ابن خالويه من هذا المأخذ، وأشير إلى توجيه غيره مثل أبي علي الفارسي وغيره.

الدراسات السابقة:

لم أجد – فيما أطلعت عليه – دراسة وافية في موضوع البحث، وإنما هناك بعض الدراسات التي تتقاطع مع بحثنا، ومنها:

- بحث بعنوان: ابن خالويه، حياته، ومخالفاته لشيخه ابن مجاهد من خلال كتابه: إعراب القراءات السبع وعللها، جمع وتحليل: ا.د: مصطفى محمد سليم محمد، نشر في حوليات كلية اللغة العربية بجرجا، المجلد 5 سنة 2001م، وهي تقع في 48 صفحة، وجاء في مقدمة وبابين وخاتمة، الباب الأول تحت عنوان: نظرات في حياة ابن خالويه وكتابه: إعراب القراءات السبع وعللها، وقد اندرج تحت هذا الباب سبعة فصول، تحدث فيها الباحث عن حياة ابن خالويه، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، وموقفه من شيخه ابن مجاهد، ومذهبه النحوي، وقيمة كتاب: إعراب القراءات السبع، واستغرق هذا الباب 35 صفحة من البحث.

أما الباب الثاني فقد اشتمل على مسائل الخلاف بين ابن خالويه وشيخه ابن مجاهد، وانتهج الباحث في تحليل هذه المسائل بوضع عنوان لها أولًا، ثم كدخل للمسألة، مستعرضًا لأقوال العلماء فيها مع التوثيق، ثم يذكر نص ابن مجاهد من كتابه السبعة ويتبعه بنص ابن خالويه، ثم يذكر التوجيه لكل مسألة، واستغرق هذا الباب 44 صفحة، وبلغ عدد المسائل المدروسة تسع، وهي كما يلي:

كسر هاء الضمير، إبدال الهمزة واوا، قصر الممدود، واللغات في ثم، التخفيف بحذف الهمز، أصل ألف تترى، اعتلال العين في الاسم المؤنث، حرف الإمالة، حذف لام الفعل.

وقد بذل الباحث جهدا واضحا في دراسة هذه المسائل، إلا أنه قد فاتته مآخذ لابن خالويه كثيرة، فقد بلغت مجموع هذه المآخذ في دراستنا 28 مأخذًا

- **"كتاب السبعة لابن مجاهد، عرضاً ودراسة"**، وهي رسالة علمية تقدم بها الباحث أحمد بن سعد المطيري لجامعة الإمام محمد بن سعود، وهو وإن كان لدراسة كتاب "السبعة" إلا أنه أورد في آخر الدراسة ملحقاً بالقراءات التي انتقدها ابن مجاهد في كتابه دون دراستها ([1]).

- بحث **"مآخذ ابن مجاهد على قراءات السبعة بين الرواية وقياس العربية"**، للباحث محمد بن إبراهيم السيف ([1])، وهو ألصق بدراستنا من حيث دراسة مآخذ ابن مجاهد، لا من حيث موقف ابن خالويه منها، ولذا فاتته بعض المآخذ التي رواها ابن خالويه عن ابن مجاهد ولم ترد في كتاب **"السبعة"**.

(1) (ص 307 – 310)

معوقات الدراسة:

من المعوقات التي اعترضت الدراسة وجود خروم في النسخة المخطوطة من الكتاب، وهي نسخة فريدة طبع الكتاب عليها، ذهبت هذه الخروم ببعض المآخذ، وهي كالآتي:

- في أوائل سورة البقرة بين الآيتين (38 – 83) ص84.
- في أثناء شرح الآية (83) ص90، حتى الآية (251)، وهو خرم كبير، لأن المؤلف يميل إليه كثيراً.
- في شرح الآية (63) من المائدة.
- في آخر سورة الحجر بعد الآية (78) حتى الآية (26) من النمل.
- من سورة الروم حتى الأحزاب.
- من سورة ص حتى أوائل الزمر.
- سورة الفتح حتى سورة القمر ([2]).

المبحث الأول

المآخذ الصرفية

المسألة الأولى: الهمزة بين التحقيق والتسهيل والحذف

أخذت الهمزة حيزًا كبيرًا في الدراسات الصرفية، وذلك لأنها نبرة صوتية متنوعة الأداء عند جوارها لأصوات أخرى، فهي تحقق تارة منبورة وتخفف تارة أخرى، ولها ثلاث كيفيات للنطق بها، وهي التحقيق، والتخفيف، والتبديل أو الحذف، سنستعرض منها ما يدخل في بحثنا هذا.

أ- تحقيق الهمز:

- قوله تعالى: (**مَعَايِشَ**) (الأعراف – 10)

قال ابن مجاهد: كلهم قرأ (**مَعَايِشَ**) بغير همز، وروى خارجة عن نافع (**مَعَائِشَ**) ممدودة مهموزة، قال أبو بكر: وهو غلط([3])

وخارجة الراوي عن نافع هو ابن مصعب الضبعي أبو الحجاج، أخذ عن نافع وأبى عمر وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه توفي 268ه([4]).

وبين ابن خالويه وجه الغلط فقال: قال النحويون: إن همزه لحن، لأن الميم زائدة والياء أصلية، واحدها: مَعْيِشَةٌ، فنقلوا كسرة الياء إلى العين، والياء أصلية متحمِّلة للحركة، فكسروا للجمع...، ولا يجوز همز نظير (**مَعَايِشَ**) وإن كان من ذوات الواو إلا حرفاً واحداً: مصائب، وأصله: مصاوب، وإنما همز تشبيها بصحيفة وصحائف إذ كان لفظهما يشبه لفظهما..([5])، وقال أيضاً: من همز هذه الياء فقد لحن([1]).

---

(1) نشر في مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (2)، العدد (2)، يوليو 2009م – رجب 1430هـ

(2) انظر مقدمة المحقق للكتاب (1 / 106 – 107)

(3) السبعة 278

(4) (غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري، نشره ج برجستراسر، الطبعة الثانية، 1400 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت) (268/1)

(5) إعراب القراءات 176/1

ومردُّ الغلط فيمن همز أنه شبهها بما الياء فيه زائدة كسفينة، فهمزوها في الجمع كما همزوا: سفائن، وتشبهه بها تشبيه غلط، لأن ياء معيشة أصلُ، وياء سفينة زائدة لأنها: فعيلة ([2]).

وهذا قول جمع من أئمة العربية، ذهبوا إلى غلط هذه القراءة، فعل ذلك المازني والمبرد([3]) والأخفش (ت215)([4]) وأبو جعفر النحاس (ت 338هـ)([5]) والزجاج([6]) وارتضاها أبو حيان، فقال: الهمز ليس بالقياس، لكنهم رَوَوهُ وهم ثقات فوجب قبوله. وشذ هذا الهمز كما شذ في (منائر) جمع منارة، وأصلها (مَنْوَرَة)، وفي: مصائب جمع مصيبة، وأصلها: مَصْوبَة، وكان القياس: مناور ومصاوب([7]) ومن قرأها بالهمز هم الأعرج وزيد بن على والأعمش وحميد بن عمير وابن عامر في رواية وأبو جعفر([8]).

- قوله تعالى: (**هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً**) (يونس – 5)

قال ابن مجاهد: قرأ ابن كثير وحده (**ضِئَاءً**) بهمزتين في كل القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأتُ على قنبل، وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كل القرآن. وكان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا ويقرأون مثل قراءة الناس. وأخبرني الخزاعي عن عبدالوهاب بن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف في (ضياء)([9]).

لم يصرح ابن مجاهد بتغليط القراءة، وإنما أشار إلى أن أكثر الرواة عن ابن كثير لا يعرفون إلا همزة واحدة، مع أنه أثبت قراءة قنبل عنه بهمزتين، ومع هذا صرح ابن خالويه بتصريح تغليط ابن مجاهد لها، فقال: قرأ ابن كثير وحده في رواية قنبل (**ضئاءً**) بهمزتين، فقال ابن مجاهد: هو غلط([10]).

فلعل العبارة في نسخته أو مما أخذه عنه مشافهة أو فهمها كذلك، ويبدو لي أن ابن مجاهد في تغليطه يقصد من حيث الرواية لا اللغة، ومع هذا وجهها ابن خالويه فقال بعد أو توجيهه لقراء الجماعة بالياء:

وكأن ابن كثير شبه (**ضئاء**) حيث قرأ بهمزتين بقوله: (رِئَاءَ النَّاسِ)([11]) فيجوز أن يكون ضئاءً مصدراً لقولهم: ضاء القمر يضوء ضوءاً وضئاءً، كما تقول: قام يقوم قياماً، والاختيار: أضاء القمرُ يضيء إضاءة، وزاد اللحياني: ضواء القمر لغة ثالثة، لأن الله تعالى قال: (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ) (البقرة20) ([12]).

---

(1) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد الركن، المكتبة الثقافية – بيروت.

(2) جامع البيان، لأبي جعفر الطبري تحقيق عبدالله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422 هـ (75/10) .

(3) المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة 1385هـ)

(4) معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق هدى قراءة، مكتبة الخانجي – القاهرة 1413هـ) (320/1)

(5)إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت 1405هـ، الطبعة الثانية) (115/2)

(6) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى) (320/2)

(7) البحر المحيط 446/12

(8) معجم القراءات، عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة، دمشق الطبعة الأولى 1422 هـ (9/3)

(9) السبعة 323، 429.

(10) إعراب القراءات 261/1

(11) البقرة 264

(12) إعراب القراءات 262/1)

وخرجت القراءة بالهمزتين أيضاً على القلب، لأنها مصدر: ضاء ضياء كقام قياماً، أو جمع: ضوء كسوط وسياط، وثوب وثياب، فالباء فيه منقلبة عن واو، فالأصل: ضواء بالواو، فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ولاعتلالها في الفعل أو الواحد، ولقربها من الطرف، فبقى: ضياء كقراءة الأكثرين، ثم إنهم قلبوا الكلمة، فجعلوا الهمزة التي وقعت طرفاً في موضع العين، وجعلوا الياء التي هي عينٌ في الطرف فبقى: ضئاي بهمزة بعد الضاد وياء بعد الألف، ثم إنهم قلبوا الياء لوقوعها طرفاً بعد الألف زائدة فبقى: ضئاء بهمزتين، وإذا حملت الكلمة على أنها جمع كان أولى، لأن القلب بالجمع أليق([1]) .

وهذا التوجيه لم يرتضه أبو حيان والسمين الحلبي فقال: استبعدت هذه القراءة من حيث أن اللغة مبنية على تسهيل الهمز، فكيف يتخيلون في قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه([2]) وتوجيه ابن خالويه أسهل وأبعد عن التكلف.

- قوله تعالى: (**وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا**) النمل – 44

قرأ ابن كثير في رواية قنبل وأبي الإخريط في هذا الموضع، وقوله تعالى (**بِالسُّوْقِ**) (ص33) وقوله تعالى (**عَلَى سُوْقِهِ**) (الفتح – 29) بهمز الواو ، قال ابن مجاهد : ولا وجه له([3]). وبزيادة واو بعد الهمزة في قوله (**بِالسُّؤُوقِ**) في رواية على بن نصر عن أبي عمرو ابن كثير، قال ابن مجاهد: ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هي الصواب، من قبل أن الواو انضمت فهمزت لانضمامها، والأولى لا وجه لها([4]).

ووجه عدم وجهه عند ابن مجاهد أن الألف همزت وهي متلوة بمتحرك، فلا يفسر الهمز بأنه تخلص من الساكنين، وهو غير مقيس، لقلة وروده([5]). وأما ابن خالويه، فقد وجه الهمز بأكثر من وجه، منها([6]):

- أن العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز، فشبهت ساق وهو غير مهموز بمثل: كأس وبأس، فهم على وزن واحد، كما قالت العرب: حِلَّأْتُ السَّوِيقَ، والأصل: حَلَّيت.

- أن همز المفرد (ساق) حملاً في همزها في الجمع، تقول: أَسْوُقٌ بغير همز وأَسْؤُقٌ بالهمز، لانضمام الواو، كما تقول: ثوب وأَثْؤُبٌ، ومثله: (**وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتَ**) (المرسلات 11) والأصل: وُقِّتَتَ، فصارت الواو همزة لانضمامها([7]).

- أن العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين، فيقلبون بعضاً من بعض، لاشتراكها في اللفظ، ويقلبونها همزة، والهمز تقلب حرف لين([8]).

ووجهها ابن جنّي بأن الألف ساكنة، وهي مجاورة لفتحة ما قبلها، والألف إذا تحركت تحولت إلى همزة([9]).

---

(1) الحجة 258/4 والكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة 1418هـ 512/1، والموضح 615/1

(2) الدرر المصون 152/6 والبحر المحيط 25/15

(3) السبعة – 483

(4) السبعة – 553

(5) الخصائص 144/3 + 145، الحجة 392/5

(6) الحجة 392/5

(7) انظر الحجة 392/5

(8) إعراب القراءات 153/2

(9) الخصائص 147/3

وأما قراءة (بِالسُّوقِ) (ص33) بزيادة واو بعد الهمزة (السُّؤُوقِ)، فقال ابن خالويه: لما انضمت الواو همزها مثل: وقتت وأقتت، ومثل ذلك غارت عينه غؤورا، ودار وأدؤر، أما القراءة بدون واو (سُؤْقِ) فتكون الهمزة منقلبة من الواو مثل: وقتت، وأقتت([1]). ولعل المتيقن من هذه الأوجه أنها لغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمة([2]).

- **تخفيف الهمز:**

- قوله تعالى: (وَلُؤْلُؤًا) (الحج – 23)

قال ابن مجاهد: روى المعلى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: (لُؤْلُواً) بهمز الأولى ولا يهمز الثانية، وهذا غلط([3]). وأما سبب الغلط فلأن في رواية يحيى عن أبي بكر عكس ذلك، فغلَّطها ابن مجاهد لخروجها عن ما رواه الجماعة عن أبي بكر.

قال ابن خالويه: قال ابن مجاهد: وهو خطأ، فإن كان خطَّأه من أجل الرواية سقط الكلام، وإن كان خطَّأه من أجل العربية فإن العربية تحتمل همزتهما، وترك الهمز فيهما، وهمز إحداهما، كل ذلك جائز، والأصل الهمز، وتركه تخفيف بالواو([4]) وواضح أن مراد ابن مجاهد خطأ الرواية.

- **حذف الهمز:**

- قوله تعالى (**شُرَكَائِيَ الَّذِينَ**) (النحل – 27)

قرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، بهمزة في كل القرآن وفتح الياء، واختلف عن ابن كثير، فقرأ برواية القواس بقراءة الجماعة، وقرأ برواية البزّي (**شُرَكَايَ**) بغير همز وبفتح الياء مثل: (هُدَايَ) (البقرة - 38)([5]) ونقل ابن خالويه عن ابن مجاهد قوله فيها: لا وجه لها، وقال ابن الرومي سألت أبا عمرو عنها فقال: لحن([6]).

بين الأزهري مراد ابن مجاهد، فقال: القراءة بالمد، وما روى البزي من القصر فهو وهم، لأن الشركاء ممدود، والهدى والعصا مقصوران، وليست سواء([7]). وكذا قال الفارسي: وجه القصر أن هذا الضرب من الممدود قد قصر في الآحاد مرة، ومدّ أخرى .... فكذلك المجموع، وقد حذفت الهمزة إذا كانت لاماً، قالوا في: سَوَائِيَة سَوَايَة([8]). وإنما السوائية مثل الكراهية، وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياء إلى أنه أفعلاء: أشيئاء فحذفت، والوجه المد في (شُرَكَاي)([9]).

وقال عنها مكي: وحجة من لم يمد ولا همز أنها لغة في قصر الممدود، وهي قراءة بعيدة([10]). وقال السمين الحلبي: قصر الممدود ضعيف، ذكره غير واحد، لكن لا يصل به إلى حد الضرورة([1]). وقال أبو

---

(1) إعراب القراءات (257/2) والحجة (69/6 – 70) والدرر المصون (620/8) .
(2) البحر المحيط (384/20)
(3) السبعة - 435
(4) إعراب القراءات (73/2)
(5) السبعة 371
(6) إعراب القراءات 352/1
(7) معاني القراءات 78/2
(8) عند سيبويه 379/4: سؤته سوائية، هي: فعالية بمنزلة علانية، والذين قالوا: سواية حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة: هار ولاث.
(9) الحجة (60/5 – 61).
(10) الكشف عن وجوه القراءات (36/2).

حيان: والعمل على الهمز فيه وقصر الممدود، وذكروا أنه من ضرورة الشعر، ولا ينبغي ذلك لثبوته في هذه القراءة، فيجوز قليلاً في الكلام([2]).

فهذه القراءة عندهم من باب قصر الممدود، إلا أن ابن خالويه وجهها بوجه ثان وهو أن همزة شركاء همزة متحركة مسبوقة بألف، وقد يقتضي تخفيفها أن تبدل بنصف صامت أو أن تجعل بين بين([3]) وهما سبيلان ثقيلان، ومما يزيد النطق صعوبة اجتماع أصوات: الألف والياء مكسورة والياء المفتوحة، وللتخلص من المشقة والثقل حذفت الهمزة.

قال ابن خالويه: وله وجه عندي، وذلك أن العرب تستقل الهمزة في الاسم المنفرد، فلما اجتمع في (**شُرَكَائِيَ**) أربعة أشياء كلها مستثقلة: الجمع والهمزة والكسرة والياء، خزل الهمز تخفيفاً، وكل مدة فهي زائدة، ألا ترى أن كلّ شاعر إذا احتاج إلى قصر الممدود حذف المدة غير متهيّب، كقول الشاعر:

لَابُدَّ مِنْ صَنْعَا وِإِنْ طَالَ السَّفَرُ

وصنعا ممدود، وقال الآخر:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانَ حَوْلِي وكَانَ مَعَ الأَطِبَّا الأُسَاةُ

أراد: فلو أن الأطباء، فهذا واضح بيّن، ويزيده وضوحاً أن الممدود يجوز أن تقف عليه مقصوراً بحذف المدة([4]).

- قوله تعالى: (**أَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ**) (البلد – 19)

قال ابن مجاهد: حدثني الدباغ عن أبي الربيع عن حفص عن عاصم: (**المشَّمَة**) مشددة، كذا قال، وليس له وجه([5]). وكذا لم يظهر وجهها للفارسي (الحجة 417/6) فقال: وأما التشديد في (**المشَّمة**) فلا أعلم له وجهاً. أما ابن خالويه فإنه وجهها بعد ذكره للقراءات فيها دون نقل عبارة ابن مجاهد السابقة فقال:

وفيها قراءة ثالثة: روى عن حفص أيضاً (**أَصْحَابُ المشَّمَة**) بتشديد الشين ، وذلك أن من العرب من إذا أسقط الهمزة شدد الحرف الذي قبل الهمزة عوضاً مما حذف، كقول أبي جعفر (**مِنْهُنَّ جُزًّا**) (البقرة – 260) ، حذف وعوض، فاعرف ذلك فإنه حسنٌ([6]).

وقال ابن خالويه: سألت ابن مجاهد لم شدد (جزًّا) فقال: عوضاً من الهمزة. وكذلك (**المشَّمة**) مثله. يريد أن يقول أنها لغة لبعض العرب([7]). وأن توجيهها مثل توجيه (جُزًّا) الذي أخذه من ابن مجاهد نفسه.

- **إبدال الهمزة:**
- قوله تعالى: (**قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُمْ بِهِ**) (الأعراف – 123)

---

(1) الدر المصون (211/7)
(2) البحر 58/17
(3) الكتاب 547/3
(4) إعراب القراءات (352/1).
(5) السبعة – 687
(6) إعراب القراءات 487/2
(7) انظر المحتسب 137/1 والكشاف 393/1

أصل هذه الكلمة: أَأَمنتم بثلاث همزات: الأولى: همزة الاستفهام والإنكار، والثانية همزة (أفعل) الزائدة، الثالثة فاء الكلمة، أبدل ثالثها جميع القراء لسكونها بعد همزة مفتوحة، الأولى محققة بلا خلاف والثانية فيما خلاف، والثالثة مبدلة ألفا بلا خلاف([1]) وفيها قراءات ذكرها ابن مجاهد([2]) وابن خالويه([3]) وغيرهما، ولخصها السمين الحلبي بقوله: القراء في هذه الكلمة بالنسبة إلى سورها الثلاث على أربع مراتب:

الأولى: للأخوين حمزة والكسائي وأبي بكر، وهي تحقيق الأولى والثانية وإبدال الثالثة ألفاً في السور الثلاث.

الثانية: لحفص وحده، وهي إسقاط الأولى، وتحقيق الثانية وإبدال الثالثة ألفاً في السور الثلاث.

الثالثة: لنافع وابن عامر وأبي عامر والبزّي، وهي تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ، وإبدال الثالثة ألفاً.

الرابعة: لقنبل وحده، وهي أنه فرّق بين السور الثلاث، فقرأ في الأعراف (123) حالة الابتداء كنافع ومن معه، وحالة الوصل بإبدال الأولى واوًا وتسهيل الثانية وإبدال الثالثة ألفاً، وقرأ في طه (71) كحفص وصلاً وابتداءً، وفي الشعراء (49) كنافع ومن معه وصلاً وابتداءً([4]).

ولكلّ قراء ما يؤيدها، إلا أن ابن مجاهد قال: وقال البزّي عن أبي الإخريط عن ابن كثير (**قَالَ فِرْعَوْنُ وامَنْتُمْ بِهِ**) بواو بعد النون بغير همز، وقال لي قنبل عن القواس مثل رواية البزي عن أبي الإخريط غير أنه كان بهمز بعد الواو (**قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنْتُمْ بِهِ**) وأحسبه وهماً([5]).

وكأنه يرجع سبب الوهم إلى الرواية، ومع هذا وجَّه ابن خالويه قراءة الهمز بعد الواو فقال: وله عندي وجه في العربية، وذلك أنه ليَّن ألف القطع التي هي همزةٌ فصارت واواً، لانضمام ما قبلها، فرجعت الهمزةُ التي هي فاء الفعل قبل أن تليّن، كما تقول: أؤمر من أمر يأمر، جعلت الهمزة التي هي فاء الفعل واواً لانضمام ما قبلها، فإن ذهبت ألف الوصل رجعت الهمزة فقلت (وَأْمُرْ أَهْلَكَ) (طه/ 132)([6]).

وكذا وجهها الفارسي أيضاً، قال: الوجه أنه قلب همزة الاستفهام واواً لانضمام ما قبلها وهو النون من (فرعونُ) ثم ترك همزة: أفعلتم على أصلها محققة ولم يخففها، لأنه لم تجتمع همزتان بعد قلب الأولى منهما واواً([7]).

وقال السمين الحلبي: في حالة الوصل يقرأ بإبدال الأولى واواً وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها، وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واواً سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة واحدة نحو: جُوَن – جمع جُؤنة – أم في كلمتين كهذه الآية([8]).

---

(1) العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، السعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ (736/2)

(2) السبعة 290

(3) إعراب القراءات 201/1

(4) العقد النضيد 743/2

(5) السبعة 290

(6) إعراب القراءات 202/1.

(7) الحجة 70/4 والموضح 550/2

(8) الدر المصور، 421/5

وقال ابن خالويه بعد ردّه على من قد يعترض على توجيهه: فافهم ذلك فإنه لطيف جداً.

المسألة الثانية: كسر هاء الكناية

- قوله تعالى:(**قَالَ يَاآدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ**) (البقرة – 33)

قرأ الجميع (**أَنْبِئْهُمْ**) بالهمز وضم هاء ضمير الجمع، وفي قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان عنه (**أَنْبِئْهِمْ**) بالهمز وكسر الهاء، قال ابن مجاهد: وهو خطأ في العربية ([1]).

ووجه الخطأ فيها ذكره ابن مجاهد في كلامه على قوله تعالى: (**أَرْجِهْ وَأَخَاهُ**) (الأعراف – 111)، قال(2): وفي رواية ابن ذكوان: (**أَرْجِئْهِ**) بالهمز وكسر الهاء. وقول ابن ذكوان هذا وهم لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة، وإنما تجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأما الهمز فلا.

يريد ابن مجاهد أن يقول إن الأصل في هاء الضمير أن تكون مضمومة نحو: أكرمهُم وأنبأهُم وهذا لهُم، وإنما تكسر هذه الهاء إذا كان قبلها كسرة نحو: بهِم، أو: ياء نحو: عليهِم، وليس في هذه القراءة (**أَنْبِئْهِمْ**) كسرة قبلها ولا ياء، فهذا وجه الغلط فيها.

وإلى هذا ذهب الفراء (ت 207) من قبل، فقال: إن همزتَ قلتَ: (**أَنْبِئْهُمْ**)، ولم يجز كسر الهاء والميم، لأنها همزة وليست بياء فتصير مثل (**عليهم**) ([3])، وكذا أبو منصور الأزهري (ت 370 هـ) فقال: وقد روى عن ابن عامر أنه قرأ .... بكسر الهاء، وهذا غير جائز عند أهل العربية ([4]).

قال ابن خالويه ([5]): قرأ ابن عامر في إحدى الروايتين (**أَنْبِئْهِمْ**) وهذا غلط، لأن الهاء إنما تكسر إذا تقدمتها كسرة أو ياء، وقرأ الباقون (**أَنْبِئْهُمْ**) وهو الصواب أ.هـ.

وكذا قال في قراءة (**أَرْجِئه**) ([6]): قال ابن مجاهد: هو غلط، وكذلك عند النحويين هو غلط لأن الكسرة لا تجوز في الهاء إذا سكن ما قبلها، نحو: منْهُم واضربْهُم. وله وجه عندي، وذلك أن الهمزة لما سكنت للجزم وبعدها الهاء ساكنةٌ على لغة من يسكّن كسرَ الهاء لالتقاء الساكنين، وليس كقولهم: منهم واضربهم، لأن الهاء هناك لا تكون إلا متحركة، فيحمل قول من خطَّأه أن يكون خطأ الرواية، ولم يُنعم النظر في هذا الحرف.

وهذا التفريق من ابن خالويه لم أجد من ذهب إليه غيره، مع ملاحظة أن أبا علي الفارسي (ت 377هـ) لم يجوز قراءة (**أَرْجِئْهِ**) فقال: كسر الهاء مع الهمز غلط، لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة ([7])، ووجه قراءة (**أَنْبِئْهِمْ**) بوجهين من القياس:

(1) السبعة 153
(2) في السبعة 288
(3) معاني القرآن (26/1).
(4) معاني القراءات وعللها (1 / 147).
(5) إعراب القراءات 82/1
(6) إعراب القراءات 198/1
(7) الحجة 62/4

أحدهما: أن كسر الهاء إتباع لكسرة الباء قبلها، ولم يعتدّ بحجز الساكن بين الحركتين، كما روى أبو عثمان المازني (ت 249 هـ) وعيسى بن عمر (ت 149 هـ) عن ابن أبي إسحاق قولهم: هذا المُرْءُ، ورأيت المَرْءَ، ومررت بالمِرْءِ.

وما حكاه أيضاً أبو زيد الأنصاري (ت 215 ه) عن رجل من بكر بن وائل قوله: أخذت هذا مِنْهِ، ومِنْهِما، ومِنْهِى([1])، بكسر الهاء اتباعاً لكسرة الميم في الوصل والوقف مع حجز السكون بينهما.

وهذا الوجه الذي ذكره أبو علي الفارسي نقله ابن أبي مريم في كتابه الموضح ([2]) ولم يذكره ابن جنى (ت 392هـ) في توجيهه لهذه القراءة.

والوجه الآخر عند الفارسي هو: أنه لم يعتد بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها، فأجرى هذه الهاء مجرى ما تليه الكسرة نحو: بهِم، وكما قلبوا الواو ياءً في قولهم: ابنُ عمِّي دِنياً أو دِنْيةً لكسرة الدال، ولم يعتدوا بالنون حاجزاً لسكونه، فكأن الكسرة تلي الواو، لأن الأصل: دِنْواً ([3]).

قال السمين الحلبي (ت 756هـ): وأما قراءة ابن ذكوان (**أَرْجِئهِ**) فتوجيهها أنه لم يعتد بالهمزة فاصلاً بينها وبين كسرة الجيم لأنها ساكنة، ولأنها تتغير بالإبدال، وهي لو أبدلت هنا لصارت ياءً، فكأنها وقعت بعد ياء ساكنة بتقدير البدل.

وضعَّف أبو شامة (ت665ه) ([4]) هذا من وجوه أحدهما: أن الهمز معتد به حاجزاً بإجماع في (**أَنْبِئْهُمْ**) والحكم واحد في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجعُ إلى الضم والكسر. انتهى.

والجواب عن ذلك بالفرق، فإن الضم في (**أَنْبِئْهُمْ**) آكد منه في (**أَرْجِئه**) لأجل ميم الجمع، لأن الهاء تابعة لضم الميم تقديراً، وتحقيق هذا الفرق مقرر في قراءة حمزة (**عَلَيْهُم**) (الفاتحة7) بالضم دون (**عَلَيْهِ**) (البقرة 37) فعليك باعتباره([5]).

المسألة الثالثة: قصر الممدود

- قوله تعالى: (**إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً**) (الأنفال – 35).

قال ابن خالويه: وروى عباس عن أبي عمرو (**إِلَّا مُكًا**) مقصوراً. قال ابن مجاهد: ولا وجه للقصر – كأنه ذهب إلى أن الأصوات كلها جاءت بالمد، نحو الدعاء والرغاء. ([6])، وقول ابن مجاهد ليس في كتاب "**السبعة**"، فلعله مما أخذه ابن خالويه منه مشافهة ومدارسة.

قال ابن خالويه: وقد جاء البكاء ممدوداً ومقصوراً، قال الشاعر:

بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لها البُكَا وما يُغْني البُكَاءُ ولا العَوِيلُ

---

(1) النوادر 471

(2) 267/1

(3) الحجة 10/2 – 14، والموضح 267/1 – 268، والمحتسب 270/1)

(4) في إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي القاسم عبد الرحمن، تحقيق: محمود عبد الخالق جادو، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1413هـ. (317/1)

(5) العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور للمكتبات للنشر والتوزيع، ط1 1422هـ (2621/1)

(6) إعراب القراءات 228/1، وانظر الكتاب 540/3، والمقصور والممدود، لأبي زكريا يحيى الفراء، تحقيق عبدالعزيز الميمني وعبدالآله نبهان، ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة 1403هـ (25).

فإن صح في اللغة قصرها على ما رُوي عن أبي عمرو كما قصر البكاء، وإن لم يصح في اللغة كما شذ في القراءة رفض، فاعرف ذلك، فإنه لطيف([1]).

ومسألة قصر الاسم الممدود أجمع العلماء على جوازها، فلعلّ هذا لم يرده ابن مجاهد بقوله: ولا وجه للقصر، وإنما مرد المسألة عنده ما يتعلق بأداء أبي عمرو للقراءة بالقصر والمد، فأنه تعرض لهذا فقال: واختلفوا في المد والقصر، فقال أحمد بن يزيد عن قالون عن نافع: أنه كان لا يمد حرفاً لحرف، وكان يمكّن الياء الساكنة التي بعدها همزة وقبلها كسرة مثل (**وَفِي أَنْفُسِكُمْ**) (الذاريات 21) والألف التي بعدها همزة مثل (**بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ**) (البقرة 4) فإن كانت الهمزة من الكلمة مثل: (**مِنْ السَّمَاءِ مَاءً**) (البقرة 22) و(**جُفَاءً**) (الرعد 17) .....، وما أشبه ذلك مد الحروف مداً وسطاً بين المدِّ والقصر، ولا يهمز همزاً شديداً ولا يسكت على الياء والألف والواو التي قبل الهمزة، وإذا مدّهن يصل المدّ بالهمز، ويمدّ ويحقق القراءة ولا يشدد، ويقرّب بين الممدود وغير الممدود. وكذلك كان مذهب ابن كثير وأبي عمرو(2).

المسألة الرابعة: الإدغام

- قوله تعالى: (**إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّه**) الأعراف – 196

قال ابن مجاهد: قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي بثلاث ياءات، الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، والثالثة هي ياء الإضافة مفتوحة، وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو وأنه قال: لام الكلمة مُشمّة كسراً وياء الإضافة منصوبة، وقال ابن سعدان عن اليزيدي عنه أنه قرأ (**وَلِيَّ اللَّه**) يدغم الياء.

قال أبو بكر: والترجمة التي قال ابن سعدان عن اليزيدي في إدغام الياء ليست بشيء لأن الياء الوسطى التي هي لام الفعل متحركة وقبلها الياء الزائدة الساكنة، فلا يجوز إسكان لام الفعل وإدغامها وقبلها ساكن، ولكنى أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة، وقال أبو زيد عن أبي عمرو: (**إِنَّ وَلِيِّ اللَّه**) مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: (**وَلِيِّيَ اللَّه**) مثقلة([3]).

شرح كلامَ ابن مجاهد ابنُ خالويه فقال: قرأ القراء بثلاث ياءات، **الأولى**: ياء فعيل، **والثانية**: أصلية، **والثالثة**: ياء الإضافة إلى النفس، فأدغمت الياء الزائدة في الياء الأصلية، فالتشديد من أجل ذلك، والوسطى مكسورة، وإن كانت في موضع نصب، لاتصالها بياء الإضافة، لأن ياء الإضافة يُكسر ما قبلها، وياء الإضافة مفتوحة كما تقول: إنّ غلامِيَ الكريمَ.

وروى ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو (**إِنَّ وَلِيَّ اللَّه**) بياء مشددة، كأنه حذف الياء الوسطى وأدغم الأولى في الثانية، كما تقول: عليَّ ولدَيَّ.

ورُوي عن عاصم الجحدري: (**إِنَّ وَلِيِّ اللَّه**) بياء مشددة مكسورة ، فكأنه حذف الياء الوسطى، وأسكن ياء الإضافة وكسرها لالتقاء الساكنين.

والصواب في قراءة الجحدري أن تقول: أسقط ياء الإضافة، لأنه أسكنها، ولقى الياءُ ساكناً آخر، والكسرة دالة عليها([4]).

---

(1) 228/1
(2) السبعة 32 وانظر النشر 1033
(3) السبعة 300
(4) إعراب القراءات 217/1

فقراءة الفتح (وليَّ) بياء واحدة مشددة مفتوحة، ففيها تخريجان، أحدهما: إن ياء فعيل مدغمة في ياء المتكلم، إن الياء التي هي لام الكلمة محذوفة.

وهذا ما اعترض عليه ابن مجاهد، لأن الحرف المشدد بحرفين، وإدغام حرفين في حرف ممتنع، ولو أدغم لأنفك الإدغام الذي فيه(1)، ولذا وجهها ابن مجاهد بوجه آخر فقال: لكنى أحسبه أراد حذف الياء الوسطى، وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة.

وقال الأزهري: وأما ما روى من الإدغام لأبي عمرو فلا موضع للإدغام ها هنا، لأن الإدغام فيه يجمع بين ساكنين، لكن أبا عمرو لما رأى توالى الياءات اختلس لفظ بعضها اختلاساً خفيًّا بلطافته على ما هو معهود عنده من لطافة ألسنة العرب، فلا يطوع لسان الحضري لما يطوع له لسان البدوي(2)، وهو ما عبر عنه ابن مجاهد: لام الكلمة مشمّة كسراً(3).

وقال أبو عمرو الداني (ت 444 هـ): كان أبو عمرو يخفف هذه الحروف شيئاً، ولا ينسبها إلى الإدغام (**إِنَّ وَلِيِّ الله**) الأعراف 194 و(**لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ**) المرسلات 12 و(**الْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ**) (الأنعام41)(4).

- قوله تعالى: (**فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ**) (يوسف – 110)، وفي الأنبياء: (**وكَذَلِكَ نُنْجِي المُؤْمِنِينَ**) (88)

أجمعت المصاحف على كتابته بنون واحدة(5)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي في الموضعين بنونين: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، وتخفيف الجيم وإسكان الياء(6) وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو (**فَنُجِّيْ مَنْ نَشَاءُ**) (يوسف – 110) وروى عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمر (**نُجِّيْ المُؤْمِنِينَ**) (الأنبياء -88) ، قالوا: يدغم أو بالإدغام. قال ابن مجاهد: وهذا غلط عن موضع يوسف، وهو وهم عن موضع الأنبياء.

اعترض ابن مجاهد على قراءة أبي عمرو، وما وُجهت به من الإدغام، وهو كما قال ابن خالويه: بإدغام النون وسكون الياء، أي أن تكون بتشديد النون، وسبب اعتراضه أن النون لا يجوز إدغامها في الثانية، لأنها ساكنة، وإنما يدغم الساكن في المتحرك، لا المتحرك في الساكن، لأن المتحرك حيٌّ والساكن ميت، ومن شأن العرب أن تدفن ميتاً في الحيّ ولا يدفنون حياً في ميت(7).

والإدغام: أن يلتقى حرفان من جنس واحد، فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني، فيصير حرفاً واحداً مشدداً(8).

---

(1) الحجة 17/1
(2) معاني القراءات 433/1
(3) السبعة 300
(4) جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق مجموعة من الباحثين، ط1 الأولى 1428 جامعة الشارقة، الإمارات العربية.
(5) النشر 2397/4
(6) السبعة 352 – 430
(7) إعراب القراءات 317/1
(8) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي 790هـ، تحقيق مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة، ط الأولى، 1428هـ (431/9).

أما إن كانت القراءة بتشديد الجيم، وهي قراءة الحسن والجحدري ومجاهد وطلحة وابن هرمز، وإلا أنهم سكنوا الياء([1])، وخرّجت قراءاتهم على أنه ماضٍ كقراءة الجماعة سُكنت الياء على لغة من يستثقل الحركة صلة على الياء، كقراءة (**مِمَّا تُطْمِعُونَ أَهَالِيْكُم**) المائدة 89 بسكون الياء.

وهي مروية في الموضعين عن ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحفص، مشدد الجيم مفتوحة الياء بنون واحدة([2]). وخطّأ الفراء([3]) والزجاج([4]) والفارسي([5]) ووجهها ابن جني([6]) وأبو حيان([7]) والسمين الحلبي([8]).

وهذه القراءة لها بعدان، صوتي ونحوي، فأنكر ابن مجاهد الإدغام في تعليله، وقال إنها على الحذف أو الإخفاء في سورة الأنبياء، وعلى ما لم يسم فاعله في سورة المؤمنين.

- قوله تعالى (**إِذْ تَلَقَّوْنَهُ**) (النور – 15)

قال ابن مجاهد: وروى القطعي عن عبيد وعبيد عن هارون عن أبي عمرو مثله، أي مشددة التاء وإدغام الذال في التاء – مثل قراءة ابن كثير....قال: وهو رديء، إلا أن يظهر الذال من إذ([9]). قال ابن خالويه بعد أن ذكر القراءات في هذا الموضع وقرأ ابن كثير (**إِذْ تَلَقَّوْنَهُ**) بتشديد التاء أراد: تتلقونه فأدغم وليس بجيد، لأنه جمع بين ساكنين([10]).

وقول ابن مجاهد أن قراءة أبي عمرو مثل قراءة ابن كثير هو غلط عند الفارسي، لأن ابن كثير يظهر الذال ويشدد التاء، يريد: تتلقونه، وأبو عمرو لا يفعل ذلك، وإنما أراد عبيد عن أبي عمرو بقوله: مشددة التاء مدغمة الذال أنه يدغم الذال في التاء فيشددها([11]).

وقد يكون في فعل ابن خالويه في ذكر القراءات في هذا الموضع إشارة لهذا، فإنه ذكر قراءة أبي عمرو وقال: بإدغام الذال في التاء لقربهما وبسكون الذال، وقال عن قراءة ابن كثير: بتشديد التاء، أراد: تتلقونه فأدغم ولكنه لم يصرح مثل أبي على الفارسي.

ومع هذا التفريق عند الفارسي لم يجز قراءة ابن كثير للعلة نفسها عند ابن مجاهد وابن خالويه، قال: ولا يجوز أن يدغم هنا (**إِذْ تَتَلَقَّوْنَهُ**) كما أدغم في قوله (هِيَ تّلقف) (الأعراف – 117) لأن الذال من (إِذْ) ساكنة فإذا أدغمتها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن([12]) ثم خرجّ لها وجهاً فقال: وأما إذا حذفت التاء

(1) شواذ القراءات للكرماني 253، والبحر (/269)
(2) السبعة 352
(3) معاني القرآن 210/2
(4) معاني القرآن 403/3
(5) الحجة 259/5
(6) المحتسب 121/2
(7) البحر 270/16
(8) الدر المصون 567/6
(9) السبعة 454
(10) إعراب القراءات (102/2)
(11) الحجة (316/5)
(12) الحجة (317/5)

الثانية من (**تَّلَقَّوْنَهُ**) وأنت تريد تتلقونه فبقيت تاءُ واحدة لم يمتنع أن يدغم الذال في (إذا) في التاء من (تلقونه) فتصير مشددة([1]).

وها هنا رأي وجيه لسمير إستيتة على قراءة ابن كثير، فهو يقول بأن التغيير تمثل في تغير طبيعة المقطع التي تكون مجاله ومحلاً له، فالتركيب المقطعي في (**إِذْ تَّلَقَّوْنَهُ**) يجري عند تشديد التاء على سمت غير سمته الذي كان عليه قبل ذلك، فالمقطع الأول مديد من: ص + ح + ص، وكان المقطع الثاني قبل التشديد قصيراً مفتوحاً، وتوالى المقاطع على هذا النحو مألوف وجارٍ على قانون العربية. لكن تركيب المقطعين سيكون هكذا بعد التشديد: المقطع الأول: ص + ص + ح والمقطع الثاني: ص + ح + ص.

وهنا يبرز أمر جديد، وهو أن المقطع الذي فيه التاء المشددة في (تَّلقونه) يبدأ بصامتين، وهو عكس الشائع باللسان العربي. أي إن عوامل المقطع: ص + ح + ح كتلة منفصلة والتاء بداية، فالقراءة على إطالة الصوت زمنياً وليست على الإدغام، ويقصد بالإطالة الزمنية التريث في نطق التاء والإبطاء في التخلص من النطق، وليست الإطالة التي للإدغام وتدل على التضعيف([2]).

- قوله تعالى: (**أَتَعِدَانِنِي**) (الأحقاف – 17)

قال ابن خالويه: اتفق القراء على كسر النون([3]) وإنما ذكرته لأن ابن مجاهد حدثني عن أحمد بن زهير عن القصبي محمد بن عمر عن عبدالوارث عن أبي عمرو أنه قرأ: (**أَتَعِدَانِّنِي**) بفتح النون، قال: وهي لغة يعني فتح النون. قال الشاعر:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَلَيْهِمَا فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةً فَتَغِيبُ

ففتح نون الاثنين.

وأكثر النحويين يرونه لحناً، فإذا عورضوا بهذا البيت قالوا: إنما جاز لأن قبل النون ياء، والياء أخت الكسرة، فتفر العرب من كسرة إلى فتحة، وهذا خطأ، لأن الآخر قد قال:

تَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا

وَمَنْخَرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

فقال أصحاب القول الأول: الأصل نصب العينين، فأتوا بألف على لغة من بقول: حبست بين يداه، وأعطيته درهمان.

والاختيار كسر النون الأولى لالتقاء الساكنين، وهي علامة الرفع، والنون الثانية مع الياء اسم المتكلم في موضع نصب، وهي لا تكون إلا مكسورة أبداً لمجاورة الياء.....قال ابن مجاهد: وحدثني ابن مهران قال: حدثني أحمد بن يزيد عن أبي معمر عن عبدالوارث عن أبي عمرو (**أَتَعِدَانِّنِي**) بفتح النون وإرسال الياء([4]) .

---

(1) الحجة (317/5)

(2) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، سمير شريف إستبتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005 ص84، ونظر بحث: تاءات البزي، المفهوم والحقيقة الصوتية، زيد القرالة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 8 ، أ 2 – 2011).

(3) السبعة – 597

(4) إعراب القراءات (318/2 – 319)

ذكر ابن خالويه هنا توجيه شيخه ابن مجاهد لفتح النون، وهذا مما أخذه مشافهة عنه، ولم يرد في كتاب **السبعة**، ثم ذكر اعتراض النحويين على الفتح وناقشهم، ثم قال إن الاختيار هو الكسر لالتقاء الساكنين، كذا قال، ولا مدخل هذا لمسألة التقاء الساكنين، ولعل صواب العبارة: لالتقاء الكسرتين.

وتوجيه الفتح عند علماء لأمرين:

1) أنه لغة في نون المثنى، قال ابن جني: من العرب من يفتحها في حال الجر والنصب تشبيها بأين وكيف، وفتحهما بعضهم في موضع الرفع([1]) وهو قول ابن الأنباري([2]) والعكبري([3]) .

2) أنهم فروا من الكسرتين كراهية التقاء الكسرتين مع الياء، وهو قول الزمخشري([4]) والعكبري([5]) وأبو حيان([6]) والسمين الحلبي([7]). والقراءة بفتح النون قراءة الحسن وشيبة([8]).

المسألة الخامسة: الإمالة

- قوله تعالى: (**فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ**) (البقرة – 36)

قال ابن مجاهد: وروى أبو عبيد أن حمزة قرأ (**فَأَزَالَهُمَا**) بالإمالة مع الألف، وهذا غلط([9]).

ووجه الغلط ذكره ابن خالويه، فقال: إنه غلط على حمزة، لأن من شرط حمزة أن يميل من نحو هذا ما كانت فاء الفعل مكسورة إذا ردّها المتكلم إلى نفسه نحو: خاف خِفتُ، وضاق وضِقت، وزال وزِلت، وأما (**فَأَزَالَهُمَا**) فإنك تقول: أَزَلْتُ، فالزاي مفتوحة كما قرأ (**فلمَّا زَاغُوا**) (الصف 5) بالإمالة (**أَزَاغَ اللهُ**) بالفتح([10]) يريد ابن خالويه أن يقول إن هذه الإمالة ليست مما يميله حمزة في قراءته، وإن سبب هذا الغلط من الرواة عن حمزة موافقا لتعليل ابن مجاهد.

والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وحمزة أمال كلّ ألف منقلبة عن ياء سواء كانت اسما أو فعلا([11]).

ووجَّه أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) إمالة حمزة في هذه القراءة بأن الألف مبدلة عن ياء فيها، وأصل الياء واو، فحمل الألف على أصلها الثاني دون الألف، لأنك تقول في المضارع، يُزيلُ، وفي

---

(1) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني تحقيق حسن هنداوي 488

(2) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400 هـ) 371/2

(3) إملاء ما من به الرحمن 234/2

(4) الكشاف عن حقائق التنزيل لجارالله الزمخشري، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء البيان العربي، بيروت 308/4.

(5) إعراب القراءات الشواذ 476/2

(6) البحر المحيط 306/23

(7) الدر المصون 670/9

(8) انظر معجم القراءات 494/8

() 9السبعة 153)

(10) إعراب القراءات 82/1

(11) النشر 1599 – 1611

اللازم: زال يزول، ويجوز أن يكون من: زِلتُ الشيء أزيلُه بالياء، وتكون الهمزة لغةً فيها(1). وفي لسان العرب (زيل): زِلت الشيء من مكانه أزيله زيلاً، لغة في أزلته.

- قوله تعالى: **(يَا وَيْلَتَىٰ)** سورة الفرقان – 28

قال ابن مجاهد: أمال حمزة والكسائي الألف التي بعد التاء في **(يَا وَيْلَتِي)** فمالت التاء بميل الألف، والباقون: لا يميلون(2).

وشرح ابن خالويه كلام ابن مجاهد السابق بقوله: .... بالإمالة مثل: يا عَجَبِي، وذلك أن العرب تميل نحو ذلك ولا تنون، ..... فقال ابن مجاهد: من أمال **(يَا وَيْلَتِي)** إنما وقعت الإمالة على الألف فمالت بميل الألف. قال ابن خالويه: أكثر النحويين على أن الإمالة لا تكون إلا في الألف فقط(3).

ولهذه الآية توجيهان:

الأول: أن أصلها: يا ويلتِي مثل: يا عجبي، بكسر التاء والياء ياء الإضافة، وهي الأصل لأن الرجل ينادي ويلته وهي هلكته، يقول لها: تعالي هنا هذا أوانك(4)، بُدلت كسرة التاء فتحةً والياء ألفاً، فراراً من الياء(5).

الثاني: أن معناها، يا ويلتاه، فحذفت هاء الندبة، ومثله: يا لهفي ويا لهفتاه(6).

ومراد خالويه في تعليقه على كلام ابن مجاهد أن الإمالة لا تكون إلا في الألف فقط، ما قد يفهم من لفظ ابن مجاهد: فمالت التاء، فالتاء بدلت كسرتها فمالت الألف لهذا.

المسألة السادسة: التخفيف والتشديد

- قوله تعالى: **(إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ)** (الأعراف – 128)

قال ابن مجاهد: واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه (يُورِثُهَا) خفيفة مثل حمزة، وأخبرني الخزاز أحمد بن علي عن هبيرة عن حفص عن عاصم (يُوَرِّثُهَا) مشددة الراء، ولم يروها عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن حفص التخفيف(7).

يريد ابن مجاهد أن يقول إن رواية هبيرة عن حفص عن عاصم مخالفة لباقي الرواة، وإن المعروف عن حفص القراءة بالتخفيف، ولذا غلَّطها.

والقراءة بالتشديد أو التخفيف موجودة في كثير من القراءات، ولذا وجّه ابن خالويه قراءة عاصم بالتشديد أو بالتخفيف دون التعليق على سبب ومنشأ غلط، فقال:(8)

---

(1) إعراب القراءات الشواذ 1 – 150)
(2) السبعة 464
(3) إعراب القراءات 122/2
(4) البحر المحيط (57/20)
(5) الحجة 343/5
(6) معاني القراءات للأزهري 217/2
(7) السبعة 292.
(8) إعراب القراء 203/1

روى حفص عن عاصم في رواية هبيرة (يُورِثُهَا) يفتح الواو تشديد الراء من: ورَّث يورِّث كأنه مرة بعد أخرى، وقرأ الباقون (يُورِثُهَا) بالتخفيف من أفعل يُفعِلُ، وهو الاختيار، لأن شاهده قوله تعالى (**كَذَلِكَ أَوْرَثْنَاهَا**) (الشعراء 59) (**وَأَوْرَثْنَا القَوْمَ الَّذِي كَانُوا**) (الأعراف 137)، كأن حفصاً ذهب إلى قوله في الحديث: من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم([1])

قال أبو منصور الأزهري (ت 370 هـ) هما لغتان: ورَّثت وأورثت. والأجود: يورثها كما قال (وأورثنا القوم الذي كانوا) الأعراف 137)([2])، وقال أبو على الفارسي: حجة التخفيف قوله: (**وَأَوْرَثَكُمْ دِيَارَهُمْ**) (الأحزاب 27) وقوله: (**وكَذَلِكَ أَوْرَثْنَاهَا قَوْماً آخَرِينَ**) (الدخان 28) (**وَأَوْرَثْنَا القَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ**) (الأعراف 137)، ووجه التشديد: أنك تقول: ورَّث زيد مالاً، فهو متعدٍّ، فنقول في نقله بالهمزة وبتضعيف العين، والتخفيف أولى لمجيء التنزيل عليه، قال أبو زيد: ورث الرجل أباه يرثه وميراثاً وورثاً، وأورث الرجل ابنه مالاً إيراثاً حسناً، وورّث الرجل بنى فلان ماله توريثاً، وذلك إذا أدخل في ماله على ورثته من ليس منهم، فجعل له نصيباً، قال أبو على: فالقراءة بالتثقيل على وجه ما حكاه أبو زيد وحملها عليه بعيد، ولكنه يكون على قول الأعشى([3]):

مُوَرِّثَةٍ مالاً وفي الحي رفعة([4]).

والقراءة بالتشديد مروية أيضاً عن الحسن ويحي وابن مسعود([5]).

- قوله تعالى: (**لَا يَحْطِمَنَّكُمْ**) النمل – 18

قراءة الجماعة ومنهم أبي عمرو برواية اليزيدي بتشديد النون، وفي رواية عبيد عن أبي عمرو بإسكان النون، قال عنها ابن مجاهد: وهو غلط([6]).

يريد أنها غلط على أبي عمرو، وهي مروية عن يعقوب وابن أبي إسحاق وطلحة وغيرهم([7])، ومع هذا وجهها ابن خالويه فقال: جعلها نون التأكيد خفيفةً، مثل: اضربن واذهبن([8]).

- قوله تعالى (**تَعْتَدُونَهَا**) الأحزاب – 49

قراءة الجمهور بتشديد الدّال، وهي القراءة المشهورة عن ابن كثير، قال ابن مجاهد: روى ابن أبي بزه عن ابن كثير (**تَعْتَدُونَهَا**) خفيفة الدال، ووهم راويها([9]) وعبارته عند ابن خالويه: هو غلط.

قال ابن خالويه موافقاً لابن مجاهد: وقرأ الباقون بالتشديد، وهو الصواب، لأن وزنه تَفْتَعِلُونَهَا، فأدغمت التاء في الدال، فالتشديد من جلل ذلك([1]).

---

(1) الحديث ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء وهو الأصل له)

(2) معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، بتحقيق عيد مصطفى درويش وعوض القوزي، الطبعة الأولى، طبع دار المعارف 1993) 421/1

(3) عجزه: كما ضاع فيها من قروء نسائكا، وهي في ديوانه 275 ديوان الأعشى، شرح محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت ط الأولى،1994)

(4) الحجة 73/4

(5) معجم القراءات 137/3

(6) السبعة – 479

(7) معجم القراءات 492/6

(8) اعراب القراءات 146/2

(9) السبعة – 522 وعبارته عند ابن خالويه

المسألة السابعة: منع ضم الهمزة في: أوتمن

- قوله تعالى: (**فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**) (البقرة – 283)

قال ابن مجاهد: قرأ حمزة وعاصم في رواية آدم عن أبي بكر وحفص عنه: (**الذي أُوتمن**) بهمزة وبرفع الألف، ويشير إلى الهمزة بالضم، قال أبو بكر: وهذه الترجمة لا تجوز لغة أصلاً، وروى خلف عن سليم عن حمزة (**الذي أُتُمِنَ**) يُشم الهمزة أيضاً الضم، وهذا خطأ، لا يجوز إلا تسكين الهمزة.

وقرأ الباقون: (**الَّذِي اؤْتِمِنَ**) ساكنة الهمزة، وهو الصواب الذي لا يجوز غيره، الذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضم([2]).

وافق ابن خالويه ابن مجاهد في هذه المسألة وأبان عن وجه الغلط فيها، فقال: ... لأن وزنه (**اُفْتُعِلَ**) فالهمزة فاء الفعل، وهي ساكنة، فإذا ابتدأت على همزة قلت: أُأْتمن بهمزتين([3]).

وكذا وافقه أبو على الفارسي ([4]) وجامع العلوم الباقولي (ت543 هـ) بقوله: غلط([5]) ، وعدَّه غلطاً أيضاً أبو البركات بن الأنباري (ت 577 هـ)([6]) وقال أبو حيان (ت 745): وفي الإشارة والإشمام المذكورين نظرُ([7]).

المسألة الثامنة: كسر هاء السكت

- قال تعالى (**فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**) (سورة الأنعام – 90)

قال ابن مجاهد: قرأ ابن كثير وأهل مكة ونافع وأهل المدينة وأبو عمرو وعاصم (**اقْتَدِهْ**) يثبتون الهاء في الوصل ساكنة. وقرأ حمزة والكسائي (**اقْتَدِ قِل**) بغير هاء الوصل ويقفان بالهاء، وقرأ ابن عامر (**اقْتَدِهِ قُلْ**) بكسر الدال ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء، وهذا غلط، لأن هذه الهاء هاء وقف لا تُعرَب في حال من الأحوال، وإنما تدخل لِتُبين بها حركة ما قبلها([8]) .

ووافقه ابن خالويه فقال: فأما ابن عامر فإنه قرأ برواية هشام (**اقتدهِ**) بكسر الهاء غير صلة، وبرواية ابن ذكوان (اقتَدَهِي) بكسر الهاء وصلتها، وغلط، لأن هاء السكت لا يجوز حركتها([9]). ولحَّن الكسر أبو جعفر النحاس([10])، وهذا لأن الهاء عندهم هاء السكن أو الوقف كما عبر عنها ابن مجاهد.

---

(1) إعراب القراءات (203/2)
(2) السبعة 195
(3) إعراب القراءات 105/1
(4) الحجة 450/2
(5) كشف المشكلات 202/1 - 203
(6) البيا ن في إعراب غريب القرآن 184/1 - 185
(7) البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، مركز هجر، تحقيق عبدالله التركي، الطبعة الأولى 1436هـ (605/6)
(8) السبعة 262
(9) إعراب القراءات 164/1
(10) إعراب القرآن 2 - 81

ومن قال إن هذه الهاء كناية عن المصدر، ولم يجعلها هاء السكت، وقد حسُن إضمار المصدر لذكر الفعل الدال عليه، والتقدير: فبهداهم اقتدِ الاقتداء، وبهذا وجَّه القراءة الفارسي([1]) وابن أبي مريم([2]) وأبو حيان([3]) وقال: وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه. والسمين الحلبي[4].

وقيل: أن هذه الهاء هاء السكت أجريت مجرى هاء الضمير، كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون، قاله أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، ذكر هذا عنه أبو جعفر النحاس في كتابه القطع والائتناف([5]) ورده السمين الحلبي بقوله: وهذا ليس بجيد([6]).

المسألة التاسعة: التقاء الساكنين

- قوله تعالى: (**فَمَا اسْطَاعُوا**) (الكهف – 97)

قال ابن مجاهد: كلهم قرأ بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنه قرأ (**اسْطَّاعُوا**) مشددة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز، لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة([7]).

قال ابن خالويه: أراد – حمزة – فما اسْتَطَاعُوا، فأدغم التاء في الطاء، لأنهما أختان وجمع بين ساكنين، السين والطاء المدغمة، فقال النحويون جميعاً: إنه أخطأ لجمعه بين ساكنين([8]).

أي أنه التقى ساكنان على غير حدهما، ولذا وصف الزجاج قائلها بأنه لاحن مخطىء([9])، زعم ذلك النحويون الخليل ويونس وسيبويه، وقال النحاس: لا يقدر أحد أن ينطق به([10]) وقال مكي: فيها بعد وكراهة([11]).

وهذا الذي منعوه قد قرئ به في أكثر من موضع، منها ما ذكره ابن خالويه مثل:(**لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ**) (النساء154) و(**أَمَّنْ لا يَهْدِّي**) (يونس – 35) و(**نِعِمَّا يَعِظُكُمْ**) (البقرة – 271)([12]).

قال ابن خالويه: فإن قال قائل: فإن الأصل في الساكن الأول في جميع ما ذكرت الحركة، وسكونها عارضُ، وقد يجوز حركتها في حال من الأحوال. فالجواب في ذلك: أن العرب قد تشبه المسكن بالساكن، لاتفاقهما في اللفظ، ألا ترى أن الأمر موقوف والنهي مجزوم، وقد جعلت حكمهما سيَّيْن، فالسين في قوله (**اسْطَاعُوا**) ساكنة لا يجوز حركتها، كاللام التي للتعريف نحو الأحمر والأيكة، فمن العرب من يحرك هذه

---

(1) الحجة 352/3
(2) الموضح 485/1
(3) البحر المحيط 107/12
(4) 32/5
(5) القطع والائتلاف، تحقيق عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى 1413 هـ) (230/1)
(6) الدرر المصون 33/5
(7) السبعة - 401
(8) إعراب القراءات (421/1).
(9) معاني القرآن 312/3 ومعاني القراءات للأزهري 127/2 نقلاً عنه.
(10) إعراب القرآن 474/2
(11) الكشف 80/2
(12) إعراب القراءات 421/1

اللام فيقول: لَيْكة ولَحمر، فجاز تشبيه السين باللام. وهذا ما وجه الفارسي هذه القراءات به(1) والسمين الحلبي(2).

والوجه الثاني ذكرها ابن خالويه فقال: أن العرب تتوهم بالساكن الحركة، والحركة السكون، ..... وذكر الفراء أن عبد القيس يقولون: اِسَلْ زيداً، فيدخلون ألف الوصل على سين متحركة، لأنهم توهموا إسال السكون في السين(3).

وهذا التخريج الثاني لم يصر ابن خالويه عليه فذكر عقبه: وهذه الحجة وإن كان قد أيدت قراءة حمزة فإن الاختيار ما قرأ الباقون... بالتخفيف.

والوجه الثالث: ما ذكره أبو عمرو الداني بقوله: ومما يقوّي ذلك ويسوّغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدةً صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً(4).

والوجه الأول أولى، لأن التقاء الساكنين على غير حدّه إذا كان قد ورد في قراءات متواترة فلا يصح رد القراءة بسببه أو البحث عن وجه لها مصطنع.

- قوله تعالى: **(أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ)** (النور – 31)

قرأ ابن عامر (**أَيُّهَ**) بضم الهاء، وكلهم قرأ بغير ألف في الوقف، إلا أبا عمرو والكسائي، فإنهما وقفا بالألف وخالفا الرسم. قال ابن مجاهد ولا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها، لأن الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون اللام(5)، ونقل كلامه ابن خالويه ولم يعقب عليه(6).

ولم يوافقه الفارسي في هذا، فقال: الوقف على (أَيُّهَا) بالألف، لأنها إنما سقطت لسكونها وسكون لام المعرفة، فإذا وُقف عليها زال التقاء الساكنين فظهرت الألف، ولأن الألف حرف، والحروف لا يحذف منها إلا في تخفيف التضعيف(7). وعذر من حذف اتباع الرسم، ولأن الوقف موضع تغيير(8)

المسألة العاشرة: اعتلال العين في الاسم المؤنث

- قوله تعالى: **(عَوْرَاتٍ لَكُمْ)** (النور – 58)

قال ابن مجاهد: لم يختلفوا في إسكان الواو من (**عَوْرَاتٍ**)(9). وزاد على قوله هذا: ولا يجوز غير ذلك، كذا نقله عنه ابن خالويه(10)، قال فقلت له: قرأ الأعمش (**ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ**) بفتح الواو، فقال: هو غلط.

---

(1) الحجة 181/5
(2) الدر المصون 550/7
(3) إعراب القراءات 422/1
(4) النشر 2453/4
(5) السبعة - 455
(6) إعراب القراءات 107/2
(7) الحجة 325/5
(8) الموضح (913/2)
(9) السبعة 459
(10) إعراب القراءات 2 / 115

قال ابن خالويه: إن كان جعله غلطاً من جهة الرواية فقد أصاب، وإن كان غلطه من جهة العربية فليس غلطاً، لأن المبرد ذكر أن هذيلاً من طابخة يقولون في جمع جوز ولوزة وعورة: عوَرات ولوَزات وجوَزات.

وأجمع النحويون أن الإسكان أجودُ، ليفرَّق بين الصحيح والمعتل، لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها صارت ألفاً، فوجب أن يقال: عارات وجازات ولازات، وذوات الياء نحو: بيضة وبيضات فيها ما في ذوات الواو، والاختيار الإسكان إلا ترى أن قوله تعالى (**فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ**) (الشورى – 22) ما قرأ أحدٌ: رَوَضَات وكذلك: عَوْرات مثل: رَوْضَات([1]).

أما قوله أنها غلط من جهة الرواية فبعيد، فهذه القراءة مروية عن ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش وابن مسعود([2]). وأما من جهة العربية، فالنحويون يقرّرون أن ما كان على وزن فَعْلَة وجُمع جمع إناث، وكانت عينه حرف علة فإن جمعه على فَعْلَات بإسكان العين([3]). ووجهها ما ذكره سيبويه والمبرد([4]) أن فتح الواو لغة هذيل، ولا ينبغي تغليطها([5]).

المسألة الحادية عشر: حذف لام الفعل

- قوله تعالى (**أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ**) (العلق – 7)

قرأ الجمهور (**رَآهُ**) بألف بعد الهمزة، وقرأ ابن كثير بوراية قنبل (**رَأَهُ**) بوزن: رَعَهُ، قال ابن مجاهد: وهو غلط، لأن (**رَعَاهُ**) مثل: رَعَاهُ([6]). شرح ابن خالويه مراد ابن مجاهد فقال: لأنه حذف لام الفعل التي كانت ألفاً مبدلة من الياء([7])، ثم وجهها ابن خالويه بأمرين:

الأول: أن الراوي لم يضبط ما سمعه ولم ينقله نقلاً صحيحاً، قال: إن الذي سمع ابن كثير لم يضبط عنه، ولا ترجم عنه باستواء.

الثاني: إن القراءة قد تكون (رَاءَهُ) بتقديم الألف على الهمزة، ثم يخفف الهمزة ويحذفها لالتقاء الساكنين، وهي لغة مشهورة، تقول العرب: راءني وشاءني....، فهذا أشبه بقراءة الأئمة من أن يُغلَّط، لأن القراءة والأئمة يختار لهم، أو يحتج لهم لا عليهم([8]) .

وما قاله ابن خالويه هو المردود، إذ الراوي عن ابن كثير ثقة، ولم يردها ابن مجاهد لأجل الراوي، وإنما ردها دراية([9])، وأما توجيهه لها على تقديم الألف على الهمزة، فقد وافقه عليها العكبري، وقال هي لغة مسموعة([10]). وقيل أيضاً: سهلت الهمزة من رأى بإبدالها ألفاً، فاجتمعت ألفان، فحذفت الثانية منهما لالتقاء الساكنين، ثم ردت الألف إلى أصلها، قال مكي: وهذه علة ضعيفة خارجة عن القياس

---

(1) 115/2
(2) معجم القراءات (259/6).
(3) شرح الشافية للجاربردي، تحقيق نبيل أبو عمشة، هيئة أبوظبي للسياحة، أبوظبي، الطبعة الأولى 2014 (219).
(4) المقتضب 193/2
(5) 60/3
(6) السبعة – 692
(7) إعراب القراءات 508/2
(8) إعراب القراءات 508/2
(9) انظر النشر 2734/4 – 2738 فقرة 4568
(10) إعراب القراءات الشواذ 726/2

والنظر([1]). وقيل: حذف الألف وهي لام الفعل لدلالة الفتحة عليها([2]). وقيل: لم يعتد بالهاء حاجزاً، فحذفت الألف التي قبل الهاء في (**رَآهُ**) لالتقائها ساكنة مع الواو بعد الهاء، ثم حذفت الواو وصلاً لالتقائها ساكنة مع السن في (**اسْتَغْنَى**) وبقيت الألف محذوفة لعروض حذف الواو. قال مكي: وهذه على لا بأس بها([3]) ولعل القول بأنها جاءت على لغة أقرب هذه التوجيهات.

المبحث الثاني

المآخذ النحوية واللغوية

المسألة الأولى: مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة

- قوله تعالى: (**إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً**) (الأنفال – 35).

قرأ السبعة برفع (**صَلاتُهُم**) اسما لكان، و(**مكاءً**) بالنصب خبراً لها، وروى ابن مجاهد بسنده عن أبي بكر بن عياش عن عاصم أنه قرأ (**صلاتَهُم**) بالنصب و(**مُكَاءٌ**) بالرفع([4])، ولم يصرح ابن مجاهد برأيه في هذه القراءة، وإنما روى بسنده عن الأعمش أن عاصماً قرأ بها، فقال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحنُ أنت([5]).

لأن (كان) إذا أتى بعدها معرفةٌ ونكرة، كانت المعرفة الاسم والنكرة الخبر، وإنما تجوز أن تُجعل النكرة لكان لضرورة شاعر، كما قال:

كَأَنْ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ ومَاءُ([6]).

وكقول الآخر:

فَإِنَّكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حُوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ([7])

وإنما جاز ذلك للشاعر إذا كان الخبر هو الاسم أو من سببه([8]).

ولهذا السبب لم يرتض هذه القراءة مثل الفارسي كما ذكر هذا عنه أبو حيان([9])، والعكبري فقال عنها: هي قراءة ضعيفة([10]).

ويرجع أصل تخطئة هذه القراءة إلى أن اسم كان جاء نكرة وخبرها معرفة خلاف الأصل، وهي مسألة خلافية عند جمهور النحويين، ولذا قال ابن خالويه: وهذا خلف عند النحويين، وهذا قول سيبويه([11])

---

(1) الكشف 383/2

(2) الحجة للفارسي 424/6 إعراب القراءات الشواذ 726/2 الكشف 383/2 ، البحر المحيط 476/25، والدر المصون 6/ 546

(3) الكشف 384/2

(4) السبعة 305

(5) السبعة 305

(6) لحسان بن ثابت في ديوانه (48/1) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق محمد على سلطاني، دار الثقافة، بيروت)

(7) البيت لخداش بن زهير في الكتاب لسيبويه (48/1)

(8) (إعراب القراءات الشواذ 228/1)

(9) (البحر 593/13)

(10) إعراب القراءات 593/1

48/1 (11)

والمبرد([1]) والفارسي([2]) فلا يجوز عندهم جعل النكرة اسما لكان إلا في الضرورة الشعرية لتصحيح وزن أو إقامة قافية.

وذهب الفراء([3]) وابن مالك([4]) إلى الجواز بشرط حصول الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، وأولوا الشواهد السابقة بالاختيار من الشاعر لا اضطراراً، ولهم حجة ثانية، وهي أن هذه الأفعال الناقصة شبيهة بالأفعال الحقيقية، لأن المرفوع فيها يشبه الفاعل، والمنصوب يشبه المفعول، ولذا ارتضى هذه القراءة الأزهري([5])، فقال: وليس بلحن، وكان عاصم فصيحاً، وكان كثيراً يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح. وخرجها ابن جنّي بتوجيهين، قال بعدهما: فبهذا تسهل هذه القراءة، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظن([6]).

وتوجيها ابن جنّي هما:

1- أن قوله (**مُكَاءً وَتَصْدِيَةً**) اسما جنس، واسم الجنس النكرة يفيد مفاد معرفته، فكأن التقدير: وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية، أي: إلا هذا الجنس من الفعل وارتضى هذا التوجيه العكبري([7]).

2- أنه يجوز في النفي جعل اسم كان نكرة، ولا يجوز ذلك في الإيجاب ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيراً منك، ولا تجيز: كان إنسان خيراً منك، فكذلك هذه القراءة أيضا لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم كان نكرة([8]).

المسألة الثانية: كسر لام الأمر

- قوله تعالى: (**وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ**) (النور – 31)

قال ابن مجاهد: روى عباس بن الفضل عن أبي عمرو (**وَلِيَضْرِبْنَ**) على معنى: كي ولا أدرى ما هذا([9]).

فهم ابن مجاهد أن هذه اللام لام التعليل التي على معنى: كي، واستشكلها لأن ما قبلها أمر ونهي ولا يستقيم معه أن تكون اللام للتعليل. وهذا الذي فهمه ابن مجاهد غير مراد، فاللام لام الأمر، بقيت على الأصل مكسورة ولم تسكن.

قال ابن خالويه: بكسر اللام على معنى (كي)، وتكون لام الأمر، فيكسر على الأصل كما قرئ (وَلِيَطَّوَّفُوا) (الحج29)([10]). كذا قال موافقاً لابن مجاهد على أنها لام كي، وهذا بعيد لما ذكرناً سابقاً، فهي

---

(1) 91/4
(2) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، جـ2، 1416هـ (117)
(3) معاني القرآن 283/2 – 215/3
(4) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، القاهرة، طـ1، 1410هـ) (356/1)
(5) معاني القراءات 439/1
(6) المحتسب 279/1
(7) إعراب القراءات الشواذ 594/1
(8) المحتسب، 279/1
(9) السبعة (454)
(10) إعراب القراءات (102/2).

عندهم لام الأمر إذا كسرت فلأنه الأصل فيها، ومن سكنَّها وخفَّفها فلاستثقال الكسرة بين الحركتين، كذا قال الأزهري([1]) والعكبري([2]) أو لأنها مع حروف العطف على التشبيه بعضد وكتف([3]).

المسألة الثالثة: علة إسكان الهمزة في: سبأ

- قال تعالى **(مِنْ سَبَإٍ)** (النمل – 22)

قال ابن مجاهد: قرأت على قنبل عن النبال (**مِنْ سَبَأْ)** ساكنة الهمزة، وكذلك في سورة سبأ (15) ، وهكذا الحسين بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير، وهو وهم، والصواب رواية البزي مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو([4]).

يتبين من قول ابن مجاهد أنه يوهّم راوي القراءة بالإسكان لابن كثير، وأن رواية البزي بالفتح هي الصواب. ومع هذا التنبيه من ابن مجاهد إلا أن ابن خالويه وجه قراءة ابن كثير بالإسكان فقال: إنما أسكنه لأنه اسم مؤنث، وهو ثقيل، والهمزة ثقيلة فلما اجتمع ثقيلان أسكن الهمزة تخفيفاً([5]).

المسألة الرابعة: كسر ميم ثمّ

- قوله تعالى: **(ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا)** (طه – 64)

قرأ العامة **(ثُمَّ)** بفتح الميم وهمزة مقطوعة بعد ألف الوصل، قال ابن مجاهد: وروي خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير **(ثِمِّ ايتُوا)** بكسر الميم بغير همزة ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلط، لأن كسر الميم من **(ثُمّ)** وحظهما الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب، فلفظ بالياء بعد فتحة الميم التي خلف الهمزة، وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير **(ثُمَّ ايْتُوا)** مفتوحة الميم وبعدها ياء، وكذا روى محبوب بن إسماعيل المكي عن ابن كثير، وهذا هو الصواب([6]).

يريد ابن مجاهد أن يقول: أن أغلب الرواة عن ابن كثير بفتح الميم وهو الصواب عنده، وأما الرواية بكسر الميم لا تصح لا أنه غلط في اللغة. وكذا قال الأزهري: أنه وهم([7])، وأيده أبو علي الفارسي فقال: وهذا غلط([8]) وهي شاذة عند ابن خالويه([9]).

ووجهها ابن خالويه بوجه آخر، فقال: وله عندي وجه، وذلك أن حركة الميم في **(ثُمَّ)** تكسر لالتقاء الساكنين، والعرب تجيز في مثل هذا، نحو فُظَّ وثُمَّ ومُدَّ وغضَّ وزرَّ عليك قميصك ثلاثة أوجه، مُدَّ، ومدُّ ومدِّ، وروي: غُضَّ وغضَّ وغضِّ، فكذلك لو قرئ: ثَمَّ وثَمُّ وثَمِّ لكان صواباً، كما قرئ: أفَّ وأفُّ وأفِّ([1]).

---

(1) معاني القراءات 206/2
(2) إعراب القراءات الشواذ 287/1
(3) الحجة 318/5
(4) السبعة – 480
(5) إعراب القراءات 148/2
(6) السبعة 420
(7) 152/2
(8) الحجة 234/5
(9) مختصر ابن خالويه 88

وأفٍّ[1]. كذا قال، وميم (ثمَّ) لم تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، فهي متحركة في الأصل، أعنى الميم الثانية، ولعلّ القول بأن الكسر لغة في ثمّ أوجه.

الخاتمة:

عني هذا البحث بدراسة موقف ابن خالويه في كتابه **"إعراب القراءات السبع وعللها"** على مآخذ شيخه ابن مجاهد على القراءات، مستظهراً ما قاله العلماء في هذه القراءات، وما أوردوه لها من توجيهات، وذلك للوقوف على موقف ابن خالويه من هذه المؤاخذات، موضحا منشأ الإشكال في القراءة عند ابن مجاهد، ثم عرض موقف ابن خالويه منها، مع الموازنة بين قوله وقول غيره من العلماء، وترجيح ما ظهر لي ترجيحه من توجيهات، وقد خرجت بعدة نتائج منها:

1ـ قلة عدد القراءات التي خالف فيها ابن خالويه نقد ابن مجاهد.

2ـ جاء جل اختلاف ابن خالويه مع ابن مجاهد إما في الإعراب أو التوجيه.

3ـ برز عند ابن خالويه عنايته بلغات العرب واعتماده عليها في توجيه القراءة.

4ـ اتضح جليا قبول ابن خالويه للقراءات الشاذة والسعي لالتماس وجه سائغ لها والتأكيد على أن مخالفة القاعدة النحوية خير من الطعن في القراءة وردها .

قائمة المراجع

أولا: المصادر المراجع

إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي القاسم عبد الرحمن، تحقيق: محمود عبد الخالق جادو، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د. ت.

إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.

إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، 1413هـ.

إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد الركن، المكتبة الثقافية، بيروت.

الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، جـ2، 1416هـ.

البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، مركز هجر، تحقيق عبدالله التركي، الطبعة الأولى 1436هـ.

البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400 هـ.

جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق مجموعة من الباحثين، ط1، جامعة الشارقة، الإمارات العربية، 1428 هـ.

(1) إعراب القراءات 41/2

جامع البيان، لأبي جعفر الطبري تحقيق عبدالله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422 هـ .

ديوان الأعشى، شرح محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت طـ الأولى، 1994.

ديوان حسان بن ثابت، تحقيق محمد على سلطاني، دار الثقافة، بيروت، د. ت.

شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، القاهرة، طـ1، 1410هـ.

شرح الشافية للجاربردي، تحقيق نبيل أبو عمشة، هيئة أبوظبي للسياحة، أبوظبي، الطبعة الأولى 2014.

العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور للمكتبات للنشر والتوزيع، ط1 1422هـ.

العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، السعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ .

غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري، نشره ج برجستراسر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400 هـ.

القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، سمير شريف إستبتبة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005 ص84، ونظر بحث: تاءات البزي، المفهوم والحقيقة الصوتية، زيد القرالة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 8 ، أ 2 – 2011).

القطع والائتلاف، تحقيق عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى 1413ه.

كتاب السبعة لابن مجاهد، عرضاً ودراسة، تأليف أحمد بن سعد المطيري، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1436.

الكشاف عن حقائق التنزيل لجارالله الزمخشري، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء البيان العربي، بيروت، د. ت.

الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة 1418هـ .

معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، بتحقيق عيد مصطفى درويش وعوض القوزي، الطبعة الأولى، طبع دار المعارف 1993م.

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى) (320/2)

معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق هدى قراءة، مكتبة الخانجي – القاهرة 1413ه.

معجم القراءات، عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة، دمشق الطبعة الأولى 1422 هـ .

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي 790هـ، تحقيق مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة، ط الأولى، 1428هـ.

المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة 1385هـ.

المقصور والممدود، لأبي زكريا يحيى الفراء، تحقيق عبدالعزيز الميمني وعبدالإله نبهان، ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، 1403هـ .

ثانيا: المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

Al Muqtadat by Abu al-Abbas al-Mubarrad, investigated by Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, The Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo 1385 AH)

Al-Adidi Clarification by Abu Ali Al-Farsi, achieved by Kazem Bahr Al-Murjan, Alam Al-Kutub, Beirut, Volume 2, 1416 AH.

Al-Aqd Al-Nadid fi Sharh Al-Qased, by Abu Al-Abbas Ahmed bin Yousef Al-Samin Al-Halabi, achieved by Ayman Rushdi Suwaid, Noor Library for Libraries for Publishing and Distribution, 1st Edition 1422 AH.

Al-Aqd Al-Nadid in Explanation of the Poem, by Abu Al-Abbas Ahmed bin Yusuf Al-Samin Al-Halabi, achieved by Ayman Rushdi Suwaid, Noor Al-Mukatabat House, Saudi Arabia, first edition, 1422 AH.

Al-Bahr Al-Moheet, by Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi, Hajar Center, investigated by Abdullah Al-Turki, first edition 1436 AH.

Al-Bayan fi Gharib Expressing the Qur'an, by Abu Al-Barakat Bin Al-Anbari, investigated by Taha Abdel-Hamid, the Egyptian General Book Organization, Cairo, 1400 AH.

Al-Maqsour and Al-Mamdood, by Abu Zakaria Yahya Al-Farra, investigated by Abdulaziz Al-Maimni, Abdul-Alah Nabhan, and Muhammad Khair Al-Baq'i, Dar Qutaiba, 1403 AH.

Cutting and Alliance, achieved by Abdul Rahman bin Ibrahim Al-Matroudi, Dar Alam Al-Kutub, Riyadh, first edition, 1413 AH.

Dictionary of Readings, Abdul Latif Al-Khatib, Dar Saad Al-Din for Printing, Damascus, first edition, 1422 AH.

Diwan Al-Asha, Explanation of Muhammad Ahmad Qassem, The Islamic Office, Beirut, First Edition, 1994.

Diwan Hassan bin Thabit, investigation by Muhammad Ali Sultani, House of Culture, Beirut, d. T.

Explanation of Tas'heel by Ibn Malik, achieved by Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad al-Mukhton, Hajar for printing, Cairo, 1, 1410 AH.

Explanation of the Healing of the Garberdi, investigation by Nabil Abu Amsha, Abu Dhabi Tourism Authority, Abu Dhabi, first edition 2014.

The end of the end in the layers of the readers, by Abu al-Khair Muhammad bin Muhammad al-Jazari, published by J Bergstrasser, second edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1400 AH.

Highlighting Meanings from Harz Al-Amani, by Abu Al-Qasim Abdul-Rahman, investigation: Mahmoud Abdul-Khaleq Jado, Edition of the Islamic University of Madinah, d. T.

Jami` al-Bayan in the Seven Readings, achieved by a group of researchers, 1st Edition, University of Sharjah, United Arab Emirates, 1428 AH.

Jami' al-Bayan, by Abu Jaafar al-Tabari, investigated by Abdullah al-Turki, Hajar for printing and publishing, Cairo, first edition, 1422 AH.

Meanings of the Qur'an and its Syntax, achieved by Abdul Jalil Shalabi, World of Books, Beirut, first edition) (2/320)

Meanings of the Qur'an, by Abu Al-Hasan Saeed bin Masada Al-Akhfash, achieved by Huda Reading, Al-Khanji Library - Cairo 1413 AH.

Quranic readings between Arabic and linguistic sounds, Samir Sharif Istibaba, Modern Book World, Jordan, 2005, p.

The Book of the Seven by Ibn Mujahid, a review and study, written by Ahmed bin Saad Al-Mutairi, Chair of the Noble Qur'an and its Sciences, King Saud University, first edition, 1436.

The Expression of the Qur'an, investigated by Zuhair Zahid, World of Books, Beirut, second edition, 1405 AH.

The Healing Purposes in Explaining the Sufficient Summary, by Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi 790 AH, achieved by a group of researchers, Institute of Scientific Research, Umm Al-Qura University, Makkah, First Edition, 1428 AH.

The meanings of the readings, by Abu Mansour Muhammad bin Ahmed Al-Azhari, edited by Eid Mustafa Darwish and Awad Al-Qawzi, first edition, printed by Dar Al-Maaref 1993.

The Parsing of Thirty Surahs of the Noble Qur'an, by Abu Abdullah Al-Hussein bin Ahmed bin Khalawayh, Ottoman Knowledge Circle Association, Haydabad Al-Roken, Cultural Library, Beirut.

The Scout on the Facts of the Download by Jarallah Al-Zamakhshari, investigated by Abdul Razzaq Al-Mahdi, House of Revival of the Arab Statement, Beirut, d. T.

Unveiling the Faces of the Seven Readings, by Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Al-Qaisi, investigated by Mohieddin Ramadan, Al-Risala Foundation, Fifth Edition 1418 AH.

The Views of Ibn Khalawayh from the Points of Ibn Mujahid on the Readings

Raed Saad Al-Shallahi, Youssef Mohammad Al-Awaihan Al-Anzi

Department of Arabic Language, College of Arts, Kuwait University.

doctor202009@hotmail.com

Abstract

This research aimed at exploring the views of Ibn Khalawayh in his book “The Expression of the Seven Readings and Their Reasons” "'iierab alqira'at alsabe waeilalha" on his Sheikh Ibn Mujahid’s points on the readings, whether contained in his Sheikh’s book “The Seven in Readings”, or what he quoted orally in his book. The importance of the subject comes from the fact that ibn Khalawayh’s book represents an important episode of authorship in directing readings, and it is one of the fruits of the ibn Mujahid school that produced ibn Khalawayh and Abi Ali al-Farsi. Since ibn Khalawayh’s book contains grammatical, morphological and linguistic directives. He resolved to study what is specific to him in the views of his sheikh ibn Mujahid, taking into account what the scholars said in these readings, and the directions they gave them, in order to find out ibn Khalawayh’s views on such criticism. The study made use of the descriptive inductive method, and it was based on an introduction depicting ibn Mujahid in brief and explained the foundations upon which he based his choice of readings. The study depicted ibn Khalawayh in a nutshell, then it presented the readings that were criticized by ibn Mujahid, and ibn Khalawayh commented on them according to their arrangement in his book "The expression of the readings". The following section clarified the origin of the problem in reading according to ibn Mujahid, then presented the view of ibn Khalawayh from it, with a balance between his saying and the sayings of other scholars, and the weighting of what appears to me to be preferable in terms of directives. The study concluded with the research results attained.

Keywords: Ibn Khalawayh, Ibn Mujahid's Views, Readings, Language.